قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٧٥

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الخاص بإتاحة قرض للمساهمة فى المرحلة الأولى لمشروع توسيع وتعميق قناة السويس بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ــ الموافقة على الخطاب المتبادل الخاص بإتاحة قرض للمساهمة فى المرحلة الأولى لمشروع توسيع وتعميق قناة السويس بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٧٥ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برياسة الجمهورية فى أول جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (١١ يونيه سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

القاهرة فى ١٦ أبريل ١٩٧٥

صاحب السعادة

أتشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل اليه أخيرا بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن المعونة المالية اليابانية التى ستقدم لجمهورية مصر العربية للمرحلة الأولى لمشروع تعميق وتوسيع قناة السويس (والمشار إليها هـــذا بالمشروع) بغرض توطيد أواصر علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين .

(١) يقدم صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار (يشار اليه بالصندوق) لهيئة قناة السويس قرضا بالين اليابانى فى حدود ثمانية وثلاثين مليار ين يابانى (٣٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) طبقا للقوانين واللوائح السائدة فى اليابان لتنفيذ المشروع .

(٢) ١ ــ سوف يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يبرم بين هيئة قناة السويس والصندوق وسوف ينظم هـــذا الاتفاق شروط وأوضاع هـــذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والتى سوف تتضمن المبادئ التالية :

(أ) تكون فترة السداد ثمانية عشر (١٨) سنة بعد فترة السماح وقدرها سبع (٧) سنوات .

(ب) يحدد سعر الفائدة بواقع اثنين (٢) بالمائة سنويا .

(جـ) تاريخ إنهاء المسحوبات من القرض هو ١٥ أبريل ١٩٨٠

٢ ــ سوف يتم إبرام اتفاق القرض الوارد ذكره فى البند (١) أعلاه خلال الستة أشهر التالية لتاريخ صلاحية المشروع .

٣ ــ تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل وفوائد القرض .

٤ ــ سوف يتاح القرض لتغطية المدفوعات التى سيدفعها مستوردون مصريون للموردين أو المقاولين أو المستشارين اليابانيين طبقا للعقود التى قد تبرم بالين اليابانى لشراء منتجات من اليابان وخدمات يقدمها مواطنون يابانيون واللازم لتنفيذ المشروع .

٥ ــ فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراة فى نطاق القرض والتأمين البحرى تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية بعدم فرض أية قيود تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين .

٦ ــ يمنح المواطنون اليابانيون الذين يطلب منهم تقديم خدمات فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات اليابانية والخدمات التى يقدمها المواطنون اليابانيون التى ينص عليها فى العقود المشار إليها فى الفقرة (٤) أعلاه . ، التسهيلات التى قد تكون لازمة لدخولهم إلى جمهورية مصر العربية وإقامتهم فيها لتأدية أعمالهم .

٧ ــ تعفى حكومة مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بالقرض والفوائد التى تستحق عليه .

٨ ــ تتشاور الحكومتان مع بعضهما بشأن أى مشكلة قد تطرأ عن أو فيما يتعلق بالمفهوم السابق .

يشرفنى أيضا أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب ورد سيادتكم عليه والذى يؤكد ما سبق نيابة عن حكومتكم اتفاقا بين الحكومتين والذى سوف يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة ج. م. ع. يفيد باستكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم خالص تقديرى واحترامى ؛

سفير اليابان

بجمهورية مصر العربية

مستر وادا

القاهرة فى ١٦ أبريل ١٩٧٥

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى قـــد تسلمت خطاب سيادتكم بتاريخ اليوم والذى نصه :

(أتشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل إليه أخيرا بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن المعونة المالية اليابانية التى ستقدم لجمهورية مصر العربية للمرحلة الأولى لمشروع تعميق

وتوسيع قنـــاة السويس (والمشار اليها هنا بالمشروع) بغرض توطيد أواصر علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين .

(١) يقدم صندوق التعاون والاقتصادى لما وراء البحار (يشار اليه بالصندوق) لهيئة قناة السويس قرضا بالين اليابانى فى حدود ثمانية وثلاثين مليارين يابانى (٣٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) طبقا للقوانين واللوائح السائدة فى اليابان لتنفيذ المشروع .

(٢) ١ ــ سوف يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يبرم بين هيئة قناة السويس والصندوق وسوف ينظم هـذا الاتفاق شروط وأوضاع هـذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والتى سوف تتضمن المبادئ التالية :

(أ) تكون فترة السداد ثمانية عشر (١٨) سنة بعد السماح وقـدرها سبع (٧) سنوات .

(ب) يحدد سعر الفائدة بواقع اثنين (٢) بالمائة سنويا .

(جـ) تاريخ إنهاء المسحوبات من القرض هو ١٥ أبريل ١٩٨٠

٢ ــ سوف يتم إبرام اتفاق القرض الوارد ذكره فى البند (١) أعلاه بعد اقتناع الصندوق بصلاحية المشروع .

٣ ــ تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصـل وفوائد القرض .

٤ ــ سوف يتاح القرض لتغطية المدفوعات التى سيدفعها مستوردون مصريون للموردين أو المقاولين أو المستشارين اليابانيين طبقا للعقود التى قد تبرم بالين اليابانى لشراء منتجات من اليابان وخدمات يقدمها مواطنون يابانيون واللازمة لتنفيذ المشروع .

٥ ــ فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراه فى نطاق القرض والتأمين البحرى تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية بعدم فرض أية قيود تعوق المنافسة الحرة والعدالة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين .

٦ ــ يمنح المواطنون اليابانيون الذين يطلب منهم تقديم خدمات فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات اليابانية والخدمات التى يقدمها المواطنون اليابانيون التسهيلات التى ينص عليها فى العقود المشار اليها فى الفقرة (٤) أعـلاه . ، والتسهيلات التى قـد تكون لازمة لدخولهم الى جمهورية مصر العربية وإقامتهم فيها لتأدية أعمالهم .

٧ ــ تعفى حـكومة مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بالقرض والفوائد التى تستحق عليها .

٨ ــ تتشاور الحكومتان مع بعضهما بشأن أى مشكلة قـد تطرأ عن أو فيما يتعلق بالمفهوم السابق .

يشرفنى أيضا أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب ورد سيادتكم عليه والذى يؤكد ما سبق نيابة عن حكومتكم اتفاقا بين الحكومتين والذى سوف يصبح سارى المفعول بمجـرد استلام حـكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة ج.م.ع يفيد باستكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ) .

ويشرفنى كذلك نيابة عن حكومتى أن أؤكد أن ما سبق هـو أيضا مفهوم حكومة جمهورية مصر العربية وأوافق على أن خطاب سيادتكم وردى هذا عليه سوف يشكلان اتفاقا بين الحكومتين .

والذى سوف يصبح ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان إخطار كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد باستكمال الإجراءات المحلية اللازمة لدخول مثل هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم خالص تقديرى وأحترامى ،،

وكيل الوزارة
لجهاز التعاون الاقتصادى العربى
والدولى
د . أحمد سعيد دويدار

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٧٥ الصادر بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الخاص بإتاحة قرض المساهمة فى المرحلة الأولى لمشروع توسيع وتعميق قناة السويس بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٧٥ وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٧٥ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ــ ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل الخاص بإتاحة قرض المساهمة فى المرحلة الأولى لمشروع توسيع وتعميق قناة السويس بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٧٥ ، ويعمل به اعتبارا من ٢٢ يونيه سنة ١٩٧٥ ما

تحريرا فى ٨ رجب سنة ١٣٩٥ (١٧ يوليه سنة ١٩٧٥)

اسماعيل فهمى